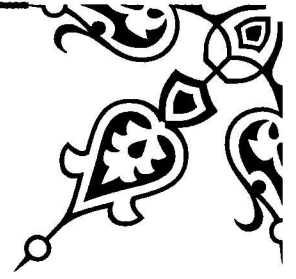


تعليقات على جداول الأصول



المقدمة

- لاحظ:

١- أن الصفحة المقابلة تشمل مقدمة النظم، أي: تسعة أبيات، وقد وضح فيها المؤلف الداعي لتأليف هذا النظم وهو أن يتمم القراءات السبع المذكورة في الشاطبية إلى عشر قراءات.

٢- أن الإمام ابن الجزري -الناظم- قد التزم في هذه القصيدة أن يذكر ما خالف فيه القراء الثلاثة أصولهم، وقد جعل هؤلاء القراء فروغاً عن قراء الشاطبية الثلاثة، وإن كان أبو جعفر شيخاً لنافع، ولكن كونه فروغاً عن نافع اصطلاح خاص بالمؤلف.

٣- المخالفة المذكورة في النظم هي لما ورد في الشاطبية وليس لما ورد في التيسير، ومن أوضح ما يدل على ذلك قوله في باب ياءات الزوائد: «يوافق ما في الحرز في الداع...»، وعليه فما سكت عنه يؤخذ حكمه من الحرز الذي هو الشاطبية لا من التيسير، وهذه قاعدة مفيدة في توضيح ما في الدرّة.

٤- الرموز المذكورة كلها رموز فردية، والناظم قد يقدم الرمز على القراءة أو يؤخره عنها، ولم يلتزم ما التزمه الإمام الشاطبي من تأخير الرمز الفردي عن الحرف.

٥- لم يستعمل الناظم في الدرّة رموزاً لإسحاق أو لإدريس بالمرّة.

٦- اعتمد المصنف على الشهرة، لأن نظمه متمم لعمل سابق هو الشاطبية، فهو يستغني عن التفصيل؛ لأن الذي قرأ بمضمن الشاطبية قد أصبح على دراية جيدة بعلم القراءات.



باب الاستعاذة

أحكام الاستعاذة مأخوذة من الموافقة لما في الحرز؛ لأن الناظم لم يتعرض لشيء من أحكامها في الدرّة.
وحكم الجهر والإخفاء فيه زيادات من خارج النظمين.



باب حكم ما بين السورتين

- لاحظ:

أن أغلب هذا الباب كذلك مأخوذ أحكامه من موافقة الشاطبية.
لم يذكر المصنف خلافاً لما في الشاطبية إلا لأبي جعفر؛ حيث يوافق قالون
ويخالف ورشاً في الاقتصار على البسمة بين السورتين.



باب سورة أم القرآن

- لاحظ:

- أن الخلافات بين القراء في فاتحة الكتاب هي في أربع مسائل كما هو مبين في الصفحة المقابلة.
- على العكس من الباب السابق، فإن أغلب هذا الباب يخالف فيه القراء الثلاثة أصولهم التي في الشاطبية، وأقلهم خلافاً هو أبو جعفر حيث له موافقة قالون في وجه من أوجهه وهو صلة ميم الجمع، وأكثرهم خلافاً هو يعقوب حيث يخالف أصله في المسائل الأربع.
- أن قراءة يعقوب للهاء في نحو: ﴿عليهم القتال﴾ أي: إذا سبقت الهاء بياء ساكنة يوافق فيها حمزة ومن معه، وفي ﴿بهم الأسباب﴾ أي: إذا سبقت الهاء بكسرة يوافق فيها أبا عمرو.
- الميم عند يعقوب تتبع في حركتها حركة الهاء في نحو: ﴿عليهم القتال﴾، ﴿بهم الأسباب﴾، فإذا ضُمت الهاء تُضم الميم، وإذا كُسرت الهاء تُكسر الميم.
- أن قراءة مالك بالألف قراءة عراقية ليست لغير العراقيين.



باب الإدغام الكبير

- لاحظ:

- أن الإدغام الكبير الخاص هو إدغام في مواضع محددة وليس شاملاً لكل مواضع الإدغام كما هو مذهب أبي عمرو.
- أن المتفق على إدغامه عند يعقوب من روايته ثلاثة مواضع، وعند رويس خمسة مواضع، وأن المختلف في إدغامه عند رويس أربعة عشر موضعاً.
- أن خلفاً خالف حمزة في إظهار ثمانية أحرف مما يدغمه حمزة أو مما يدغمه خلاد عن حمزة.
- أن الناظم ينص على خلاف خلف لحمزة ولو كان الخلاف من رواية خلاد وحده.
- أن الإدغام الكبير لخلف يماثل الذي لحفص.
- أن الإدغام المحض في ﴿تَأْمِنًا﴾ لأبي جعفر ليس معه روم ولا إشمام ولا يشاركه في ذلك أحد من القراء.



باب هاء الكناية

- لاحظ:

- أن المختلف فيه بين القراء في هذا الباب هو الإسكان والقصر والصلة في هاءات الكناية في اثنتي عشرة كلمة منها تسع كلمات كلها أفعال مجزومة بحذف حرف العلة.

- أن القراءات العشرية؛ أي: التي ليست في الشاطبية هي قراءتان: ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾،

﴿يَلِيهِ﴾.

- أن كلمة ﴿أَهْلُهُ﴾ مذكورة لحمزة في سورة طه بالشاطبية وليس في باب هاء

الكناية.

- أن من لم يذكر رمزه في الصفحة المقابلة، أو ذكر له وجه وسكت عن الوجه

الآخر، يكون له الإشباع في الهاء.



باب المد والقصر

- لاحظ:

- أن أسباب المد للقراء الثلاثة هما سببان فقط: الهمز أو السكون، وأن الهمز سبب في نوعين هما: المد المتصل والمنفصل، وأن السكون سبب في نوعين فقط من المد: وهو المد اللازم والمد العارض للسكون.



باب الهمزتان من كلمة

- لاحظ:

(أ) أن أحكام هذا الفصل تنقسم إلى قسمين:

١- قاعدة عامة، وهي أنه يقرأ المرموز لهم ب(إذ طرا) وهما أبو جعفر ورويس بتسهيل الهمزة الثانية في الكلمة، ويقرأ غير هؤلاء وهما روح وخلف العاشر بتحقيق الهمزة الثانية.

٢- وحروف لها أحكام خاصة وضعناها تحت مسمى مستثنيات.

(ب) أن أبا جعفر له الإدخال بين الهمزتين بألف في كل أنواع الهمزتين من كلمتين، أما الباقر فليس لهم الإدخال بين الهمزتين.

(ج) أن أبا جعفر في الاستفهام المكرر يوافق الشامي في ثماني آيات، ويخالفه في ثلاث آيات في سورة النمل، وأول الصفات، وسورة النازعات.

(د) أن يعقوب يوافق نافعاً في عشرة مواضع، ويخالفه في موضع واحد وهو سورة النمل، حيث يستفهم في الموضعين.

(هـ) أن تسهيل الهمزة بين بين لا يُمكن ضبطه إلا بالقراءة على الشيوخ المتقنين، وأن عبارات القراء المتقدمين أمثال أبي العلاء الهمداني وأبي الكرم، والهدلي تفيد أن هذا التسهيل هو إشارة للهمزة من صدر القارئ؛ ولذا فمن عباراتهم «يشير إليها بصدرة»، أو «يومئ إليها بصدرة» فليس التسهيل بين بين بأن تجعل الهمزة هاءً.



باب أحرف لها حكم خاص

- لاحظ أن الأحرف التي لها حكم خاص هي خمسة أحرف مذكورة في هذا الباب.

- لاحظ أن الخلاف في أآمتهم هو خلاف بين الاستفهام والإخبار، وحكم التسهيل لأبي جعفر مأخوذ من موافقة أصله، أما التحقيق لروح فمأخوذ من قوله في الدرّة: (حقق يمينًا).

- لاحظ أن الإدخال في كلمة «أئمة» لأبي جعفر مأخوذ من قوله في الدرّة: (وسهلن بمد أتى)، والحكم في كلمة «أئمة» لرويس مأخوذ من الموافقة أو قوله: (والقصر في الباب حملا)، أما التحقيق لروح فمأخوذ من قوله في الدرّة: (حقق يمينًا).
ثم لاحظ أن الخلاف بعد ذلك في الأحرف الثلاثة إنما هو بين الاستفهام والإخبار.



باب الهمزتان من كلمتين

- لاحظ أن هذا الباب يختص بتسهيل الهمزة الثانية فيه أبو جعفر ورويس .
 - لاحظ أن الهمزتين المتفتحتين بالضم لا توجد في القرآن إلا في موضع واحد هو قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاكَ﴾ في سورة الأحقاف .
 - لاحظ أن أبا جعفر ورويساً قد اتفقا على التغيير في الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين، فإذا كانت الهمزتان متفتحتين في الحركة؛ أي: مفتوحتين أو مكسورتين أو مضمومتين فإنهما يسهلان الهمزة الثانية بين بين، وإن كانتا مختلفتين في الحركة فتسهيل الهمزة الثانية يكون إما بين بين أو بالإبدال المحض، وعليه فاعلم أن الفتحة حركة خفيفة، فإذا كانت على الهمزة الثانية أبدل الهمز المفتوح إبدالاً محضاً إلى واو بعد الضمة وإلى ياء بعد الكسرة، أما إذا كانت الفتحة على الهمزة الأولى فإنها تأتي بعدها حركات ثقيلة هي الكسر والضم، فيسهل الهمز المكسور بين الهمزة والياء، ويسهل الهمز المضموم بين الهمزة والواو، فأما إذا لم يكن هناك فتح في الهمزتين وهذا لا يكون في القرآن إلا أن تكون الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ فإنه يجوز الوجهان: التسهيل وهو المقدم في الأداء عند المشاركة، والإبدال وهو المقدم في الأداء عند المغاربة، وقد جمعت ذلك في بيت من الرجز هو:
 وبين بين حيث فتح قدما في العكس أبدل حيث لا فتح هما

وقولي: (حيث لا فتح) أعني به: الاحتمال الخامس والأخير وهو أنه لا تكون الهمزة الأولى ولا الثانية مفتوحة، وكما قلت: إن هذا لا يأتي في القرآن إلا أن تكون الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾، و﴿وَمَا مَسْنِي السُّوءُ إِنَّ﴾.



باب الهمز المفرد

- لاحظ:

- أن أبا جعفر هو أكثر القراء العشرة تسهياً للهمز، فهو يبدل كل الهمز الساكن عدا: ﴿أنبئهم﴾ ﴿نبئهم﴾، كما يبدل الهمز المفتوح بعد ضم حيث وقع فاء للكلمة وأحرفاً من الهمز المفتوح بعد كسر، ويحذف أحرفاً من الهمز المضموم بعد كسر وبعد فتح، ويحذف أحرفاً من المفتوح بعد فتح والمكسور بعد كسر، ويدغم ست همزات بعد إبدالها، كما يسهل خمس همزات في مواضع عديدة.

- أن تسهيل الهمزة لدى أبي جعفر بأربعة طرق، هي: بين بين، وبالحدف، وبالإبدال، وبالإبدال مع الإدغام.

- أن ابن جماز أكثر تسهياً للهمز من ابن وردان؛ إذ يزيد عليه بإبدال «يؤيد»، وكذا يحذف همز كلمة ﴿المنشئون﴾ في سورة الواقعة قولاً واحداً، ولكن ابن وردان أكثر منه نقلاً كما سيأتي في باب النقل.



باب نقل حركة الهمز

- لاحظ:

- أن الفرق بين قراءة نافع وأبي جعفر لكلمة ﴿رِدَّآ﴾ هو أن نافع يقرأها ﴿رِدَا﴾ بالتنوين المنصوب وصلأ وبألف وقفأ، أما أبو جعفر فيقرأها ﴿رِدَا﴾ بالألف وصلأ ووقفأ.

- أنه لا يقع النقل لأبي جعفر في كلمة واحدة يجتمع فيها ساكن صحيح وهمز بعده إلا في كلمة ﴿رِدَّآ﴾ في القصص.

- كما ذكرنا في الصفحة السابقة، فإن ابن وردان يزيد عن ابن جماز في نقل لفظ ﴿مِلْءُ﴾ بآل عمران، وكل ﴿أَلْتَنَ﴾ الخبرية.



باب الإدغام الصغير

- لاحظ:

أن «إذ» تدغم في ستة أحرف، و«قد» في ثمانية، و«تاء التانيث» في ستة، و«هل وبل» في ثمانية.

- أن أكثر الثلاثة مخالفة لأصله في هذا الباب هو يعقوب.

- أن خلفاً لا يدغم التاء في الثاء، ولا الثاء في التاء في هذا الباب.

- أن إظهار أبي جعفر للنون عند الميم في ﴿طسم﴾ هو بسبب أن له السكت

عليها.

- أن الإدغام عند العراقيين أكثر منه عند غيرهم.

- أن قطب الباب في إدغام «إذ» و«قد» و«تاء التانيث» هو خلف، فله في «إذ»

الإدغام في حرفين، وله في «قد» و«تاء التانيث» الإدغام في كل الحروف عدا تاء

التانيث في «الثاء»، وللآخرين الإظهار في كل الحروف في الأبواب الثلاثة.



باب الإدغام الصغير في أحرف معينة

- لاحظ:

- أن الخلاف في الحروف المدغمة في غيرها هو في ستة أحرف: (نبد ثرد)، وأن الباء تدغم في الفاء والميم فقط، وأن الدال تدغم في التاء والذال فقط، وأن الذال تدغم في التاء فقط، وأن التاء تدغم في التاء والذال فقط.

- أن أكثر الثلاثة إدغامًا هو خلف.

- أن أبا جعفر ليس له الإدغام إلا في ثلاثة أحرف (باب لبثت) (باب أخذت)،

وكلمة «عدت» في موضعين.

- أن يعقوب ليس له الإدغام إلا في ﴿أَزْكَبَ مَعَنَا﴾، و﴿يَلَهْتُ ذَلِكَ﴾

و﴿يَسْ﴾ و﴿تْ﴾ و﴿طَسْرَ﴾، ولروح عن يعقوب في (باب أخذت) فالمجموع

ست كلمات.

- أن جملة خلاف الثلاثة في ثلاثة عشر موضعًا، وأكثرهم خلافًا لأصله في

الإدغام هو يعقوب فقد خالف في أحد عشر موضعًا.

- أن الخلاف يذكر للقارئ سواء خالف أصله كله أو أحد الرواة عن أصله،

وكذلك إذا خالف أحد رواة الثلاثة أصل شيخه.

- أن يعقوب عندما خالف أصله وافق حفصًا من طريق الشاطبية في كل

مواضع هذا الباب عدا في ﴿يس﴾ و﴿ن﴾، وخالف روح عن يعقوب حفصًا من

طريق الشاطبية في ﴿أخذت﴾.



حكم النون الساكنة والتنوين

- لاحظ:

- أن حكم النون الساكنة والتنوين لا يخالف فيه الثلاثة أصولهم إلا في

مسألتين.

١- أن أبا جعفر يقرأ بإخفاء النون الساكنة والتنوين قبل حرفي الخاء والغين

نحو ﴿مَنْ غَلَّ﴾، ﴿فَمَنْ خَافَ﴾، ﴿لَعَفُوْهُ غَفُوْرٌ﴾، ﴿عَلَيْمٌ خَيْرٌ﴾.

٢- أن خلف العاشر يخالف نفسه عن حمزة، فيشبع الغنة في النون الساكنة

والتنوين قبل الواو والياء في نحو: ﴿مَنْ يَقُوْلُ﴾، ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾.

- أن لأبي جعفر في حكم إخفاء النون الساكنة والتنوين قبل الغين والحاء

استثناء ثلاثة أحرف هي ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ في سورة النساء، ﴿وَالْمُنْحَنَقَةُ﴾ في

المائدة، و﴿فَسَيَنْفُضُونَ﴾ في سورة الإسراء، فيقرأ هذه المواضع الثلاثة بالإظهار قولاً

واحداً من طريق الدرر.



باب الفتح والإمالة

- لاحظ:

- ١- أن أبا جعفر ليس له إمالة مطلقاً، وهو في ذلك كابن كثير من السبعة.
- ٢- أن ما أماله يعقوب ثلاث كلمات فقط هي ﴿الْكَافِرِينَ﴾، ﴿يَس﴾، ﴿أَعْمَى﴾، وهي إمالة محضة، ومنها كلمة كثيرة التكرار في القرآن هي ﴿الْكَافِرِينَ﴾ ويختص بها رويس عدا في النمل فيميلها يعقوب من روايته.
- ٣- أن خلفاً ليس له تقليل بين بين، بل كل إمالته محضة.
- ٤- أن خلفاً أقل إمالة من الكسائي، بل لعله في جملة الإمالات أقل من حمزة إمالة.
- ٥- أن لفظ «رؤيا» غير المعروف بأل نحو ﴿رؤياك﴾ و﴿رؤياي﴾ يفتحه خلف.
- ٦- أن خلفاً يميل الهمز في ﴿آتيك﴾ والنون في ﴿نأى﴾ قولاً واحداً كروايته عن حمزة.



باب أحكام الراء

- لاحظ:

أن حكم الراء في كلمة (فرق) للثلاثة كما هو في الشاطبية للسبعة، ففيها التفخيم والترقيق^(١).



(١) وانظر التحريرات في آخر الكتاب.

باب الوقف على أواخر الكلم

- لاحظ:

أن تعريف الروم عند الشاطبي هو إسماع حركة الحرف بصوت منخفض يسمعه القريب دون البعيد، وأن تعريف الروم عند ابن الجزري هو الإتيان ببعض الحركات، والفرق بين الروم والاختلاس كما في كلمة ﴿نعما﴾ لقالون هو فيما يلي:

١- الروم يكون عند الوقف فقط، والاختلاس يكون حال الوصل فقط.

٢- الروم يأتي في الضم والرفع والكسر والجر ولا يأتي في الفتح والنصب، في حين أن الاختلاس يأتي في الحركات الثلاث.

٣- الروم هو بعض الحركة، وقدّره بعض العلماء بثلاث حركة، والاختلاس هو أكثر الحركة، وقدره بعض العلماء بثلاثي الحركة.

٤- الروم جائز لكل القراء كما يجوز الإسكان المحض ولا يتقيد بتحرير الطرق، أما الإخفاء والاختلاس فواجب عند من نقله في كلمات معينة، وهو مقيد بالطرق التي ورد منها، فعلى سبيل المثال: المذكور في ﴿نعما﴾ لقالون من الشاطبية هو الإخفاء، أي: الاختلاس، والمذكور له في التيسير الإسكان المحض.

ويسمى الاختلاس أحياناً إخفاءً، وأحياناً يسمى رومًا على سبيل التوسع، ولا يسمى الروم عند الوقف اختلاسًا.



باب الوقف على مرسوم الخط

لاحظ أن القاعدة العامة هي أن القراء يتبعون في الوقف والوصل رسم المصاحف العثمانية، فالحرف المحذوف في الرسم يقفون عليه بالحذف والحرف المثبت في الرسم يقفون عليه بالإثبات، ويصلون ما رسم موصولاً ويقطعون ما رسم مقطوعاً، ولو خالف ذلك المشهور في اللغة إلا ما نقل عن بعض القراء مما ذكر في الصفحة المقابلة.



باب الوقف على مرسوم الخط

- لاحظ:

أن الصفحة المقابلة تشتمل على بعض القراءات العشرية التي ليست في القراءات السبع، وهي إثبات هاء السكت وحذفها، وإثبات الياء المحذوفة رسمًا لالتقاء الساكنين.

- أن قطب الباب في الوقف بهاء السكت هو يعقوب.

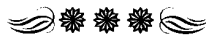
- أن يعقوب ينفرد بإثبات الياء غير المرسومة التي حُذفت رسمًا لالتقاء الساكنين، وهي تشمل سبع عشرة ياء.

- أن إثبات هاء السكت في «هو» و«هي» ونحو «إليه» وذي الندبة وحذفها من ﴿كَيْبَةٍ﴾، و﴿حَسَابَةٍ﴾، وكذا إثبات الياء المحذوفة رسمًا لالتقاء الساكنين كلها قراءات عشرية.

- أن الياء في ﴿يُرْدِنِ الرَّحْمٰنُ﴾ تثبت ليعقوب وقفًا فقط، وتثبت لأبي جعفر ساكنة وقفًا ومفتوحة وصلًا.

- أن هاء السكت الموقوف بها إما أن تكون ثابتة رسمًا، أو محذوفة رسمًا، فأما الثابتة رسمًا فإنه يُشارك خلف العاشر فيها يعقوب في حذفها وصلًا في كلمتين فقط هُمَا ﴿يَتَسَنَّطُ﴾، و﴿أَقْتَدِرُ﴾، وأما المحذوفة رسمًا فيختص يعقوب بإثباتها وقفًا دون الآخرين.

- أن الياءات التي يشتملها يعقوب وقفًا تُخالف ياءات الزوائد من حيث إن ياءات الزوائد لا يشتملها القراء إلا وصلًا فقط، أو وصلًا ووقفًا؛ أمّا هذه الياءات فلا تثبت إلا وقفًا.



باب ياءات الإضافة

- لاحظ:

- أن أبا جعفر يوافق قالون عدا في ﴿إِخْوَتَ﴾، و﴿رَبِّي﴾ فيفتحهما، و﴿وَلِي دِينِ﴾ فيسكنه.

- أن يعقوب يخالف أصله فيسكن كل الباب عدا ﴿بَعْدِيَّ﴾ و﴿وَحَيَّايَ﴾، وما قبل لام التعريف إلا النداء في موضعين فيسكنهما، ويختص روح بفتح الياء في ﴿قَوْمِي﴾، وكذلك يختص روح بحذف ياء ﴿يَعْبَادِ﴾ بالزخرف، وإسكان ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في إبراهيم.

- أن خلفاً يوافق أصله عدا الياءات قبل لام التعريف فيفتحها إلا ما قبل النداء في موضعين فيسكنهما.



باب ياءات الزوائد

- لاحظ:

- أن قطب الباب في إثبات الياءات الزائدة هو يعقوب.

- أن أبا جعفر يوافق قالون فيما سكت عنه ابن الجزري في هذا الباب كله عدا

في ﴿آتَان﴾ في النمل فيوافق ورشاً ويزيد إثبات ياءات موافقاً لأبي عمرو وهي ﴿الداع، اتقون، تسألن، تؤتون، اخشون ولا، وأشركتمون، الباد، تخزون، قد هدان، واتبعون، كيدون، دعاني، خافوني﴾، وقد أشار المحررون إلى موافقة أبي جعفر لقالون عدا كلمة ﴿آتَان﴾ بقوله:

وعند يزيد الياء فيما بدره وفي غيره كالأصل وقفاً وموصلاً
فإن يختلف فالأصل قالون فيهما وآنان نمل مثل عثمان قد تلا

- لاحظ أن خلفاً ليس له في باب ياءات الزوائد أي ياء مثبتة بل يحذفها جميعاً.

- لاحظ الفرق بين ﴿وَأَخْشَوْنَ أَلْيَوْمَ أَكَلَتْ﴾، و﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾، فالأولى

يثبتها يعقوب وقفاً فقط، وقد سبق ذكرها في باب الوقف على مرسوم الخط، والثانية يثبتها وقفاً ووصلاً، وكذلك يثبت الثانية وصلاً فقط أبو جعفر.

- ﴿آتَان﴾ في النمل يثبتها مفتوحة وصلاً وساكنة وقفاً رويس، أما روح فهو

يثبتها وقفاً فقط فهي عنده مثل ﴿يُوتَ الْحِكْمَةَ﴾، و﴿تُنِ النَّذْرُ﴾ أي: كإثبات

الياءات المحذوفة رسماً لالتقاء الساكنين في باب الوقف على مرسوم الخط.

- ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ في الزمر يثبتها وقفاً يعقوب ويحذفها وصلاً، فهي في الحكم

كذلك مثل الياءات المحذوفة قبل الساكن.

